يقول ابن أبي الحديد: «إنّهم كانوا في بدء أمرهم يقولون ذلك، ويذهبون إلى أنّه لا حاجة إلى الإمام، ثم رجعوا عن ذلك القول»[332]. وكان شعار الخوارج المعروف بعد قضية التحكيم في صفّين «لا حكم إلاّ ﷲ»، وكان الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول في الردّ عليهم: «كلمة حقّ يراد بها باطل، نعم إنّه لا حكم إلاّ ﷲ، ولكنّ هؤلاء يقولون: لا إمرة إلاّ ﷲ، وإنّه لابدّ للناس من أمير برٍّ أو فاجر، يَعملُ في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلّغ ا فيها الأَجل، ويُجمَعُ بهِ الفيءُ، ويقاتلُ به العدوّ، وتأمن به السُبُل، ويؤخذ به للضعيف من القويّ، حتّى يستريح بَرٌّ ويُستراح من فاجر»[333]. ودخل أحدهم على علي (عليه السلام) بالمسجد والناس حوله، فصاح: لا حكم إلاّ ﷲ ولو كره المشركون. فتلفّت الناس، فنادى: لا حكم إلاّ ﷲ ولو كره المتلفّتون. فرفع علي (عليه السلام) رأسه إليه، فقال: «لا حكم إلاّ ﷲ ولو كره أبو الحسن». فقال (عليه السلام): «إنّ أبا الحسن لا يكره أن يكون الحكم ﷲ». ثم قال: «حكم ا انتظر فيكم». فقال له الناس: هلاّ مِلْتَ يا أمير المؤمنين على هؤلاء فأفنيتهم. فقال (عليه السلام): «إنّهم لا يفنون، إنّهم لفي أصلاب الرجال وأرحام النساء إلى يوم القيامة»[334]. وهذه النظرية نظرية متطرّفة، تنفي الإذن من ا تعالى لأحد من الناس بالحكم والولاية، وتعتبر القائمين بالحكم في صفوف المسلمين، قد تصدّوا للحكم من دون إذن ا، وتنفي الشرعية عنهم جميعاً.